

المحاضرة الحادي عشر:

فلسفة دافيد هيوم (1711م – 1776م) من خلال كتابه " تحقيق في الذهن البشري

1- حياة هيوم و أعماله الفكرية

ولد دافيد هيوم في ادنبرة بإسكتلندا في 26 أبريل عام 1711م، نشأ في أسرة من الطبقة المتوسطة، مات أبوه و هو لم يزل رضيعا، لكننا لا نعرف إلا القليل فيما يخص حياته التعليمية و لا العوامل التي أثرت تكوينه العلمي، فقد ذكر في كتابه " حياتي " أنه أخرج كتابه الشهير " رسالة في الطبيعة البشرية " و لم يبلغ 25 سنة من عمره، بل و قد اختمرت الفكرة في ذهنه و هو لم يزل طالبا لم يبلغ 20 سنة من عمره.

رحل إلى فرنسا و استقر في قرية " لافليش " التي كانت توجد فيها المدرسة اليسوعية (أو كلية الجزويت) التي تخرج منها " رونييه ديكارت "، و في هذه القرية تفرغ هيوم من مؤلفه " رسالة في الطبيعة البشر " و تتكون من ثلاثة أجزاء، و قد وصفه بأنه مشروع ضخم. و بعد ذلك غادر قرية " لافليش " إلى أنحاء مختلفة من فرنسا، و بعد ذلك عاد إلى لندن في سبتمبر 1737م، و هناك أخذ يبحث عن الناشرين لنشر هذا الكتاب، حتى عثر على ناشر نشر له الجزء الأول و الثاني من هذه الرسالة عام 1739م ثم نشر الجزء الثالث بعد ذلك، و كان و هو ينتظر النشر، لا ينفك عن مراجعة ما كتبه عن الآراء الدينية و الأخلاقية، و يصقل الأسلوب و يصحح العبارات، و مع ذلك تأسف كثير على تسرعه في النشر، لذلك فقد صدرت الرسالة الأولى و فيها من سذاجة الشباب حتى قال : " لقد عاودني الندم مئات المرات على تسرعي في النشر "، و كان يعلل سبب ذلك أنه كان يخشى أن يسبقه غيره إلى نشر أفكارا شبيهة بأفكاره، و كان يريد لنفسه أن يكون أول من يعلن هذا الطريق الفلسفي الجديد، و تارة أخرى كان يقول أنه كان يخشى أن يظهر أمام أهله و أصدقائه كمن ضاع وقته سدى، و فقد صدرت الرسالة و لا تحمل اسم صاحبها هيوم و لا أي اسم من أسماء العظماء، لذلك لم تلقى اهتماما كبيرا من طرف القراء، فضاقت هيوم لهذا الفشل الرهيب.⁽¹⁾

¹- زكي نجيب محمود، رسالة في الطبيعة البشرية لديفيد هيوم، مقال في مجلة حكمة، 21 جوان 2015، ص 104 – 105.

و بعد أعوام من اليأس و الهزيمة عاد الأمل إلى هيوم من جديد فعزم على تناول الرسالة من جديد بالمراجعة و التعديل، معترفاً بتهوره و في ذلك قال: " لقد اقتربت خطيئة يقتربها كثيرون و أعني بها حماقة الذهاب إلى المطبعة قبل الأوان." لذلك فقد كفر عن خطيئته بأن ينشر كل جزء وحده، فبدأ بنشر الجزء الأول الخاص بالإدراك العقلي تحت عنوان " بحث في العقل البشري " سنة 1748م، ثم نشر الجزء الثاني 1751م تحت عنوان " بحث في مبادئ الأخلاق "، أما الجزء الثالث الخاص بالعواطف فقد نشره على شكل مقالات، ثم نشر كتابه " تاريخ بريطانيا العظمى " في ثلاثة مجلدات. توفي هيوم في 25 أوت 1776م.

كان من أعماله الفكرية نشر مجموعة من المؤلفات هي:

- رسالة في الطبيعة البشرية 1728م

- رسالة في الطبيعة البشرية في ثلاثة أجزاء:

(1)- بحث في العقل البشري 1748م

(2)- بحث في مبادئ الأخلاق 1751م

(3)- بحث في العواطف نشر في شكل مقالات

- مقالات أخلاقية و سياسية 1745م

- تاريخ بريطانيا العظمى

- التاريخ الطبيعي 1756م – 1761م

- بحوث سياسية 1756م – 1761م

- محاورات في الديانة الطبيعية نشر بعد وفاته⁽²⁾

(2)- عرض كتاب " رسالة في الطبيعة البشرية "

أ)- تحليل الجزء الأول من الرسالة تحت عنوان " بحث في العقل البشري "

التساؤل الذي يعالجه هذا الجزء هو: كيف يحصل الإنسان عن المعرفة العقلية و ما قوامها؟

يرى **ديفيد هيوم David HUME** أن المصدر الوحيد للمعرفة هو الحواس أو التجربة الحسية، و الحواس نوعين: الحواس الظاهرة و يقصد بها الحواس الخمسة كاللمس و السمع و البصر و الشم و الذوق، و الحواس الباطنة و يقصد به الشعور (أي جميع الحالات النفسية و الانفعالات و الأهواء و العواطف و الرغبات و الميول ...)، فالحواس إذ تتأثر بالموضوعات الحسية في العالم الخارجي مباشرة فهذا يسمى إدراك (Perception) و هو عملية ذهنية قوامها تحويل الإحساس إلى معرفة، و هذا الإدراك يترك في الإنسان انطباعات (Impressions) ، و هي نوعين: فإذا كانت هذه الانطباعات قوية بحيث يستمر تأثيرها و تترك أثرا في الذهن سميت هذه الآثار بالأفكار (Idées)، أو الصور الذهنية. إذن فالمعرفة تنحل إلى انطباعات

²- زكي نجيب محمود، رسالة في الطبيعة البشرية، ص 105 - 107.

حسية و أفكار، فالانطباعات الحسية هي الإحساسات المباشرة، أما الأفكار أو الصور الذهنية فهي هذه الانطباعات الحسية نفسها الباقية بعد زوال المؤثر الحسي الخارجي، فتصبح صوراً ذهنية أو ذكريات، لذلك فالفرق بين الانطباع الحسي المباشر و الفكرة أو الصورة الذهنية هو فرق في درجة القوة و الوضوح، فالأفكار أو الصور الذهنية أضعف قوة و أقل حيوية من الانطباع الحسي المباشر، فإدراك الحرارة كأنطباع حسي مباشر لحظة الحرق ليس كإدراكه كذكرى أي كفكرة أو كصورة ذهنية، فالانطباع الحسي واضح تمام الوضوح و حيوي، كونه مباشر للمؤثر الحسي الخارجي، بينما الفكرة أو الصورة الذهنية لهذا الانطباع الحسي أقل وضوحاً كونه انطباع غير مباشر للمؤثر الحسي الخارجي، أما من حيث الطبيعة فهما من طبيعة واحدو هي المؤثر الحسي الخارجي.(3)

و من ثم فلا يمكن أن نجد في ذهننا أية فكرة أو صورة ذهنية لا يمكن إرجاعها إلى انطباع حسي مباشر، و من قد تكون للعقل القدرة على إعادة تركيب الصور الذهنية أو الأفكار كما يشاء حتى اعتقد البعض أن للعقل مصادر أخرى لوضع الأفكار غير المعطيات الحسية الخارجية، كونه يحصل على مركبات فكرية ليس لها ما يقابلها من المعطيات الحسية المباشرة و لا يكون مقيداً بحدود الواقع الحسي، كما يحدث ذلك أثناء الخيال، و الحقيقة أن هذه المركبات الفكرية إذا ما قمنا بتحليلها فهي ترتد إلى عناصر جزئية هي انطباعات حسية مباشرة نقلتها الحواس، فقد يصور شخص ما نفسه أمام جبل من ذهب، فيقول أين هذا الجبل في الواقع الحسي الحقيقي؟، لكنه في الحقيقة أن هذا الشخص لم يفعل سوى أن ركب في ذهنه بين صورة الذهب كأنطباع حسي غير مباشر و صورة الجبل كأنطباع حسي غير مباشر أيضاً.(4)

و الدليل على صحة هذا التحليل أن حتى تلك الأفكار التي تبدو و كأنها بعيدة عن المصدر الحسي تماماً فإننا نكتشف بعد تحليل طويل أنها ترجع إلى المصدر الحسي ذاته ففكرة الله مثلا و إن تبدو لنا أنها ليست مأخوذة من انطباع حسي مباشر، لكننا نكونها من إدراك العالم الحسي في تعدد موجوداته و براعة الخلق و النظام الدقيق الذي يسير الكون، و غيرها من الظواهر التي يرى الإنسان أنه ليس في مقدوره أن يتدخل فيها، و هذا الإدراك الذي يأتينا من العالم الخارجي يترك فينا انطباعات، الذي بدوره يتحول إلى فكرة هي فكرة الخالق أو الله. و دليل آخر عن صحة هذا التحليل و هو أن من يفقد حاسة ما يفقد معها الانطباعات الحسية غير المباشرة أي الأفكار أو الصور الذهنية التي تنقلها هذه الحاسة مباشرة، فالأعمى لا يعرف الألوان و الأصم لا يعرف الأصوات، و الذي فقد حاسة الشم لا يعرف الروائح. كما أن الشيء الذي لم يقع في مجرى الحواس لا يمكن معرفته، و هذا الأمر - حسب هيوم- ينطبق على الحواس الباطنة أو الشعور كما ينطبق على الحواس

³ - دايفد هيوم، تحقيق في الذهن البشري، ترجمة: د. محمود محجوب، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 نوفمبر 2008، ص40.

⁴ - المصدر نفسه، ص 41.

الظاهرة، فالذي لا يعيش حالة الألم كإحساس لا يعرف معنى الألم، و الإنسان الذي يكون له طبع رقيق لا يعرف الثأر أو القسوة، و الذي يتصف بالكرم لا يعرف معنى الأنانية، و لهذا فالفكرة أو الصورة الذهنية التي لا ترتد إلى انطباع حسي مباشر ماهي سوى لفظة فارغة من المعنى⁽⁵⁾ و من ثم فكل معرفة تنشأ في الذهن إلا و كان مصدرها الخبرة الحسية لا غير.

أما المعني أو الأفكار التي تعبر عن الكل المجرد أو النوع فهي تشير إلى انطباعات حسية جزئية تتمثل في كل فرد من مجموعة الأفراد التي تشكل النوع، فعندما نقول شجرة فهي لفظ كلي مجرد يشير إلى كل فرد من أفراد نوع الشجرة كانبطاعات حسية جزئية. لكن كيف تترابط الأفكار الجزئية باعتبارها انطباعات حسية جزئية في الذهن؟ يجيب هيوم على هذا السؤال بقوله أن هناك مبدأ ترابط (Connexion) بين مختلف الأفكار أو الصور الذهنية، فعندما تظهر للعقل أو الخيال تخضع لنوع من المنهجية و الانتظام، و أي خلل يحدث في ذلك يقابله الرفض، و حتى الخيال لا يربط بين الأفكار بطريقة عشوائية و إنما يخضع لمنهجية تترابط من خلالها هذه الأفكار، و هذه المنهجية و هذا الانتظام يخضع لمجموعة من المبادئ أو القوانين و هي التي تعرف لدى هيوم بقوانين تداعي الأفكار و تتمثل في: قانون التشابه و قانون التجاور في الزمان و المكان، و قانون العلة و المعلول، و هي قوانين أولية للعقل تعمل فيه و لا يتدخل فيها، و لا يوجد غيرها⁽⁶⁾، و من ثم لا تكون للعقل وظيفة التحليل و التركيب و التجريد و إنما وظيفته قبول الانطباعات الحسية، و التي تتحول إلى صور ذهنية أو أفكار تحولا آليا بموجب قوانين تداعي الأفكار الأولية.

و وفقا لهذه القوانين يعالج هيوم مشكلة العادات الذهنية لا سيما مشكلة مبدأ الهوية لاعتباره مبدأ مبادئ العقل الأولية، و يعني هذا المبدأ أن الشيء هو هو رغم تعاقب اللحظات و الانطباعات الحسية، لكن إذا ما حكمت مثلا على أن هذا الشيء هو مكتب في لحظة معينة ثم يغيب عن نظري، فكيف لي أن أحكم عليه مرة أخرى على أنه مكتب رغم غيابه على بصري في لحظة معينة ثم كلما وقع عليه بصري مرة أخرى، أحكم عليه بأنه مكتب هو نفسه المكتب الذي وقع عليه بصري في المرة الأولى و لم يتغير؟.

يجيب هيوم على ذلك بأن كل الاعتقادات التي تأتي منا على المكتب تركز على مبدأ يجعل وجود المكتب مستقلا عن ادراكنا، و من ثم نحكم على وجوده حتى و إن لم نكن نره و نلمسه، ثم أننا نحكم عليه بأنه المكتب نفسه و إن لم تتكرر رؤيته من حين لآخر. هذا المبدأ هو مبدأ تكوين العادات عند الإنسان، فتعودنا على رؤيتنا لمجموعة من الجوانب المتجاورة أو المتتابعة في الزمان و المكان هي التي بمجرد ما ندرك جانبا واحدا فقط من جوانب الموضوع المدرك، يجعل استرجاع الجوانب الأخرى تلقائيا، و ذلك هو مفعول العادة، إذ تبدو تلك الجوانب و كأنها متماسكة بشيء واحد. ثم إن صورة الموضوع المدرك و هي تكون متماسكة تكون شديدة

⁵ - دايفد هيوم، تحقيق في الذهن البشري، ص 42 - 43.

⁶ - المصدر نفسه، ص 47 - 48.

الشبه بصورتها حين ندرك الشيء في لحظات متباعدة، حتى يدفعنا هذا الشبه الشديد بين ما رأيناه سابقا و ما نراه الآن، إلى القول بأن الموضوع هو هو و العادة بهذا المعنى هي شكل من أشكال الخبرة الحسية. و بهذه الطريقة يعارض هيوم القول بوجود جوهر وراء العرض الذي يجعل الموضوع يبقى دائما هو هو يحتفظ بهويته رغم التغيرات العرضية التي قد تطرأ عليه.

إن كل العلاقات الذهنية التي تربط موضوعات العقل أو الأفكار يمكنها بحسب طبيعتها أن تنقسم إلى قسمين: علاقات الأفكار، و علاقات الوقائع الحسية. ففيما يخص علاقات الأفكار فإننا – كما يرى هيوم – نكتشفها في علو الرياضيات (الهندسة و الجبر) و هي لا تطرح مشكلة لأنها تخضع للبرهنة العقلية و تتصف باليقين كونها لا ترجع إلى الواقع الحسي أو إلى التجربة الحسية لتحقيقها، بل هي تعبر عن علاقات عقلية مجردة ندركها بالحدس العقلي فعندما نقول مثلا أن ثلاثة مضروبة في خمسة تساوي نصف ثلاثون، فعلاقات المساوات و الضرب و غيرها هي علاقات بين أعداد، و أيضا عندما نقول أن مربع الوتر مساو لمربع الضلعين بالنسبة لمثلث قائم الزاوية هي علاقات بين أشكال هندسية، فلا الأعداد و لا الأشكال الهندسية مما يوجد في الواقع الحسي، و ندركه بالخبرة الحسية⁽⁷⁾.

أما ما يخص العلاقات بين الوقائع الحسية فالأمر يختلف فهي ليست مما يوثق فيه لأن الإقرار بها لا يخضع لقانون ثابت و موضوعي فإذا قلنا أن الشمس ستشرق غدا قضية معقولة، و الإقرار بعكسها أي أن الشمس لن تشرق غدا قضية معقولة أيضا، و هنا تغيب عنا البدهة التي كنا ندركها في القضايا الرياضية. إن جميع استدلالاتنا – فيما يرى هيوم- فيما يتعلق بالوقائع الحسية تقوم على الإيمان بمبدأ العلية، وهذا المبدأ يعالج هيوم مشكلة العلاقات العلية، فنحن دائما نستدل على الوقائع الحاضرة بعلاقتها مع الوقائع الماضية نظرا للآثار التي تتركها الوقائع السابقة في الوقائع الحاضرة، فإذا ما وجدنا في طرفنا آثارا لأقدام الإنسان نستدل على أن أناسا مروا من هذا الطريق، فإذا ما وجدنا في مكان ما رمادا استنتجنا أن حدث احتراق، هذه الاستدلالات و غيرها قائمة على الإيمان بعلاقات العلة و المعلول. و لكن كيف توصل الإنسان إلى الإيمان بوجود هذه العلاقات العلية؟.

يقرر هيوم في هذه المسألة أن الإنسان لم يعرف ذلك بالاستدلالات العقلية القليلة و إنما بالتجربة الحسية أو الخبرة، غير أن العلاقات العلية بين الوقائع الجديدة أي التي لم تخضع للخبرة لا يمكن أن يستنتجها العقل وحده، إذن فكل الأسباب و المسببات لا يكتشفها العقل الخالص و إنما بالخبرة الحسية، و وفقا لذلك نضع للحوادث عللا و نأمن في الوقت نفسه بأن لا شيء يحدث بدون علة تسبقه في الزمان و المكان، و هو ما يساعدنا على التنبؤ بالمعلولات بمجرد معرفة العلة⁽⁸⁾. و إذا ما تكرر علينا ذلك تمكن العقل من جعله أمرا

⁷ - دايفد هيوم، تحقيق في الذهن البشري، ص 51.

⁸ - المصدر نفسه، ص 52 – 54.

تلقائيا إلى درجة أننا نرجع ذلك إلى عمل العقل وحده أي أن مبدأ العلية أصبح من مبادئ العقل الأولية الفطرية، و لا دخل لخبرة الحسية في ذلك، و هذا مفعول العادة و التكرار فهي لا تخفي جهلنا بالطبيعة فقط بل تخفي نفسها و توهمنا أن لا فعل لها و تكون خلالها قد سيطرت كلية علينا⁽⁹⁾.

لكنه حسب رأيه إذا ما عرضنا واقعة على شخص لم يعتقد على معرفة معلولها نجده يضع أي معلول يخترعه أو يتخيله بشكل تحكمي، و لا يمكن للذهن في هذه الحالة أن يجد المعلول الحقيقي، و هذا كون المعلول يختلف عن العلة اختلافا كاملا و لا يمكن أن نكتشفه فيها، فالحركة في كرة البلياردو الثانية حدث مختلف تماما عن حركة كرة البلياردو الأولى، و لا توجد أية إشارة في الحركة الثانية توحى بأنها ناتجة عن حركة الأولى. إننا حيث تغيب الخبرة الحسية نصدر أحكاما تحكمية فعندما نرى مثلا كرة البلياردو تتحرك في خط مستقيم نحو الكرة الثانية، ألا يمكن لي أن أتصور أن الكرة الأولى ما إن تصل إلى الكرة الثانية تعود إلى الوراء في خط مستقيم أو ان تحيد على جانبها، يمكن لي أن أفترض ما أشاء مما سيحدث دون أن أتمكن من تفضيل إحداها عن البقية ، إذن فكل معلول حدث مختلف عن علته، و عندما يعتمد العقل على تصوره الخاص القبلي دون التجربة فلا يصدر إلا حكما تحكيميا⁽¹⁰⁾.

و على هذا فلا يوجد تناقض حسب هيوم بين إمكانية تصور حدوث شيء دون رده إلى علة سابقة عنه و مرتبطة به ارتباطا ضروريا، و إمكانية تصور حدوث الظواهر التي نعتقد أنها تنتج معلولاتها المرتبطة بها بالضرورة، فيمكن أن نتصور مثلا أن رؤية كثافة السحب قد لا ينتج عنه نزول المطر بالضرورة، و هذا كون ما نعتقده علة و ما نعتقده معلولا معنيين متغايران كما أننا لا يمكن مبدئيا تحديد معنى العلة و معنى المعلول تحديدا واضحا و دقيقا كون كل ما نعتقده علة هو معلولا في الوقت نفسه و ما نعتقده معلولا هو علة في الوقت نفسه، و أيضا لا يمكن للعقل مهما دقت ملاحظته أن يجد ما نعتقده معلولا في ما نعتقده علة، لأن ما نعتقده معلولا يختلف تماما و في كليته عن ما نعتقده علة، و من ثم فليس في مقدور العقل أن يتوقع (و حتى الاستدلال نفسه) حدوث ما نعتقده معلولات من نفس ما نعتقد عللا، لأنه ليس في مقدوره أيضا أن يبرهن بأية طريقة كانت على أن الحالات التي لم تقع تحت التجربة يجب أن تشابه الحالات التي تمت التجربة عليها، و أن التجربة ذاتها لم تتمكن على إثبات وجود تشابه بين ما مضى و ما لم يحدث بعد، و على هذا الأساس يتبين لنا أن قانوني التشابه و الاقتران في الزمان و المكان هما اللذان يجعلان العقل يدرك ذلك بفعل العادة، و ما قانون العلية في نهاية الأمر سوى عادة فكرية نتجت عن تكرار إدراك هذين القانونين، مما يجعل العقل غير قادر على تصور حدوث ما نعتقده معلولا أو توقع حدوثه إلا بتصور ما نعتقده علة.

⁹ - دافيد هيوم، تحقيق في الذهن البشري، ص 55.

¹⁰ - المصدر نفسه، ص 56.

إن التسليم بوجود علاقات عليية ضرورية بين الظواهر الطبيعية ما دام لا يقوم على أساس تجريبي، فإنه يصبح مجرد فرضية صاغها العقل بفعل قوة التكرار و العادة التي رسختها قوانين تداعي الأفكار، لاسيما قانون التشابه و قانون التجاور في الزمان و المكان. إن العلاقات العلية التي تستند إليها العلوم الطبيعية هي في الحقيقة ليس لها أي سند علمي تجريبي، كونها غير مكتسبة بالحس الظاهري و لا بالحس الباطني و لا بالاستدلال التجريبي، و هي أيضا ليست معرفية فطرية، لأن - كما قال جون لوك قبل هيوم- أنه ليس في الذهن معرفة فطرية أولية، فالإنسان يولد و عقله صفحة بيضاء و التجربة تكتب على هذه الصفحة ما تشاء، فالحواس لا تظهر لنا سوى تعاقب الظواهر في حدوثها، و لا تظهر لنا القوة التي تملكها ما نعتقده علة و التي بها تحدث ما نعتقده معلولا، فنحن نرى كرة البلياردو تتحرك، فتصادف كرة أخرى فتتحرك هي الأخرى، و ليس في الكرة الأولى ما يظهر على تحرك الكرة الثانية بالضرورة، كما أن الحس الباطني أيضا يدلنا على أن حركة الأعضاء تعقب أمر الإرادة، و لكننا لا ندرك إدراكا مباشرا العلاقة الضرورية بين أمر الإرادة و حركة الأعضاء، و لا يمكن أن نعرف كيف لفعل ذهني أن يحرك عضوا جسمانيا.

و بناء على هذا التحليل يرفض هيوم مبدأ العلية و مبدأ الضرورة في العلوم الطبيعية و يطرح مشكل الاستقراء كمنهج علمي تجريبي، إذ يرى أن الاستقراء العلمي الناقص يقوم أساسا على إخضاع مجموعة من العينات من نفس النوع للتجربة المخبرية و إذا تحققت نفس النتيجة دائما بتوفر نفس الشروط رغم اختلافها في بعض الخصائص العرضية كاللون و الطعم و الصلابة و الشكل، فإنه يمكن تعميم الحكم على جميع العينات من نفس النوع، و كان الاعتقاد لدى الفلاسفة أن صدق هذا الحكم الجزئي على الكل يجد أساسه المنطقي في التسليم بمبدأ الضرورة العلية أو ما يعرف بمبدأ الحتمية القائل بأن نفس الأسباب تؤدي دائما إلى نفس النتائج، و يعني ذلك أننا إذا ما قمنا بالتجربة مثلا على الحديد و وجدناه ينقل الكهرباء و جربنا ذلك على النحاس ثم على الفضة و كلها عناصر ناقلة للكهرباء، و أن هذه العناصر رغم اختلافها في اللون و الصلابة و الشكل فهي معادن، إذن يمكن الحكم بعد ذلك على أن كل المعادن ناقلة للكهرباء، و هذا على أساس أن الشروط التجريبية التي تم تهيئتها لحدوث التجربة تؤثر على هذه العناصر المعدنية ليس كونها حديد أو فضة أو نحاس و إنما على كونها معادن، و من ثم يمكن أن نستنتج أن كل ما كان من المعادن يصدق عليه هذا الحكم أي ناقل للكهرباء على الرغم من عدم إخضاعه للتجربة المخبرية.

إن هيوم وفقا لرفضه لمبدأ العلية و مبدأ الضرورة العلية أو الحتمية يعارض هذا التحليل فيطرح مشكلة الاستقراء العلمي من خلال تناول مسألتين - الدكتور عبد الرحمان بدوي - هما: المسألة الأولى تتعلق بالمبدأ الذي يقوم عليه الاستقراء العلمي، الذي هو تعميم الحكم الجزئي على الكل دون تعميم التجربة على الكل، و المبدأ الذي يقوم عليه التعميم هو مبدأ السببية، و لما لم يكتشف هيوم هذا المبدأ تجريبيا، رفض التعميم و من ثم رفض الاستقراء العلمي. و المسألة الثانية هي مسألة غياب الضمان المعرفي الذي يضمن صدق الحكم الجزئي

على الكل، بمعنى في رأي هيوم لا يوجد أي مبرر تجريبي يبرر صدق الحكم الجزئي على الكل، و يصبح ذلك مجرد فرضية تحتمل الصدق و الكذب حتى تفصل في ذلك التجربة المخبرية، لأن الحكم الكلي هنا يتصف بالمطلقية، أي أن الحكم يشمل العناصر التي وقعت تحت التجربة المخبرية و العناصر التي لم يتم التجريب عليها، و أيضا العناصر التي تم التعرف عليها و العناصر التي لم يتم الكشف عنها، و من ثم فمن الذي يضمن أن هذا الحكم الكلي سيصدق على العناصر التي لم تقع تحت التجربة المخبرية؟. و هنا يطرح هيوم مسألة الضمان المعرفي في منهج الاستقراء العلمي.⁽¹¹⁾ و يرى الدكتور وائل علي سعيد أن هيوم بهذه الروح النقدية و الشك يكون أول من اكتشف أن الاستقراء العلمي يقوم على اعتبار ظاهرتين مرتبطتين أحدهما بالأخرى ارتباطا سببيا، في حين أن هذا الترابط حسبه ليس أكثر من عادة نفسية بسبب قوة التكرار، لكنه مع ذلك لم يكن قادرا على إصلاح الأمر.⁽¹²⁾

الخاتمة

نستخلص من هذا التحليل للجزء الأول من كتاب هيوم رسالة في الطبيعة البشرية أن هيوم اهتم بدراسة الطبيعة البشرية من خلال محاولة تفسير مبادئها تفسيراً تجريبياً، و هو في ذلك يلجأ تارة إلى التجربة الباطنية لفهم السلوك الإنساني، و تارة إلى الخبرة الحسية لفهم طبيعة المعرفة الإنسانية، و من خلال ذلك رفض كل معرفة تدعي لنفسها أنها لا تأتي من الخبرة الحسية أو التجربة الباطنية للشعور، و إنما عن طريق الاستدلال العقلي وحده، لا سيما فكرة العلية، و قد أرجع هذا النوع من الأفكار إلى ما تعرف لديه بقوانين التداعي الأولية للأفكار، بينما في رأيه أن معرفة تبدأ من الخبرة الحسية التي تأتي إلى الذهن في شكل انطباعات حسية جزئية، و على هذا الأساس رفض الاستقراء العلمي الذي يقوم على التسليم بمبدأ العلية دون أن تقدمه الخبرة الحسية، و الحقيقة أن هذا المبدأ هو مجرد عادة ذهنية، و إذا اكتشف هيوم هذا الخطأ لكنه لم يتمكن من إصلاحه، لأنه في الحقيقة أقصى العنصر القلي في تحصيل المعرفة، و جعل دوره في تحيل الانطباعات الحسية إلى أفكار، في حين أن العقل يتجاوز هذا الدور، إذ أنه يقوم بتفسير نتائج الخبرة الحسية و الباطنية، ينظمها و يحدد أهدافها، و يضع لها مستويات، و هو الذي ينبه تجاربنا الحاضرة إلى أخطاء تجاربنا السابقة، حتى لا نكرر نفس الأخطاء.

¹¹ - عبد الرحمن بدوي، **مناهج البحث العلمي**، وكالة المطبوعات - بيروت، ط3 1993، ص 170 - 171.

¹² - ديفيد هيوم، **رسالة في الطبيعة الإنسانية، الجزء الثاني: في الأهواء**، ترجمة و تقديم: وائل علي سعيد، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب - دمشق - 2008، ص 22.

المحاضرة الثاني عشر(تابع):

تحليل الجزء الثاني و الثالث من كتاب هيوم رسالة في الطبيعة البشرية

(ب)- تحليل الجزء الثاني " بحث في العواطف"

يستخدم هيوم لفظ العواطف للتدليل على شتى أنواع الغرائز و الدوافع النفسية و الميول و الرغبات و مختلف الانفعالات و الأهواء و العواطف، لكنه يستثني منها اللذة و الألم لأنهما في رأيه احساسان أي من الانطباعات الحسية. و العواطف بالمعنى المقصود عنده تنقسم أنواعا فمنها الشهوات الفطرية التي ينشأ عنها كثير من أنواع الاستمتاع كشهوة الطعام و الجنس و النوم و هي شهوات لا تبنى على خبرات ماضية بل هي غرائز فطرية، و هي ما يسميها هيوم بالعواطف الأولية، ثم تأتي مجموعة من العواطف التي تشترك مع الشهوات الفطرية بكونها مؤسسة على الطبيعة البشرية، لكنها تختلف عنها في كونها تستند إلى خبرات ماضية بمصادر اللذة و الألم، مثل الرغبة في نوع معين من الطعام أو اللباس أو المتعة الجنسية، و هنا نجد هناك شهوة الطعام أو الجني كشهوة فطرية يضاف إليها خبرة سابقة بهذا النوع من الطعام أو الجنس أو اللباس، ثم تأتي المجموعة الثالثة من العواطف تكون فيها استثارة الخبرة الماضية مصحوبة بأفكار أخرى لا تتصل بالشيء المشتبه صلة مباشرة، و يسمي هيوم هذه المجموعة من العواطف "بالعواطف غير المباشرة" و هو يحصرها في أربعة عواطف هي: الزهو و الضعة و الحب و الكراهية، و أخيرا هناك مجموعة رابعة من العواطف هي تلك التي تنشأ في أنفسنا عند تأملنا للجمال أو القبح في الأفعال أو الأشياء، و هي تنشأ حين نستمتع برؤية الجمال أو ننفر من القبيح.

وصف هيوم المجموعة الأولى من العواطف بأنها أولية لأنها لها صلة مباشرة بالغرائز الفطرية كالجوع و الجنس، أما المجموعات الثلاثة الأخرى من العواطف فيصفها بأنها عواطف ثانوية، لكونها تفرعات تقوم على تلك الغرائز الفطرية لكنها هي نفسها ليست من الغرائز. و انطلاقا من هذا يبدأ هيوم في

تحليل الفوارق الموجودة بين عواطف الزهو و الضعة و الحب و الكراهية، ثم يتناول موضوع المشاركة الوجدانية لحلل كيفية انتقالها من شخص إلى آخر.¹³

(ج) - تحليل الجزء الثالث " بحث في مبدأ الأخلاق "

هذا الجزء كان هيوم قد أعاد نشره في كتاب مستقل، و موضوعه يطرح تساؤلا حول أي أساس نقيم أحكامنا الخلقية؟ هل نقيمها على أساس المنطق العقلي أم نقيمها على أساس الميول الوجدانية؟، بمعنى هل يكون الحكم على شيء بأنه فضيلة و على الشيء الآخر بأنه رذيلة بالبرهنة العقلية أو العلمية أم بالنظر إلى وجداننا و حسب أدواقنا؟.

يرى هيوم أن الحكم الخلقى قائم على الذوق و العاطفة أي وفق ما يتأثر به الوجدان، لكن في الوقت نفسه يقوم العقل بتحليل الموقف الذي نحن بإزائه ليتوقف عند جميع عناصره ثم نقبله أو نرفضه، أما أن يقال على أن الحكم الخلقى قائم على العقل وحده فهذا محال، لأن المعرفة العقلية الخالصة هي مجرد إدراك، و الإدراك وحده لا يقتضي العمل، بينما الأخلاق قوامها العمل و الإرادة، و لهذا يرى هيوم أنه من الأفضل عندما نتكلم عن الأفكار أن نستعمل لفظ حق و باطل، و لكن يتعلق بالحكم على الفعال نستعمل لفظ خير أو شر.

يرى هيوم أن الأحكام الخلقية تحمل دائما معنى الوجوب أو الإلزام، فهي تأتي دائما في شكل أوامر و نواهي " إفعل " أو " لا تفعل "، و هذا الإلزام أم الوجوب لا يكون مستنبطا من الواقع أي من أحكام العقل لأن هذه الأحكام تقرر ما هو كائن، و لهذا يرى هيوم أن هذا الإلزام الأخلاقي له مصدرا آخر، و هم حسبه الإحساس بالرضا أو بعدم الرضا عندما نتأمل فعل ما بحيث لا نجد وراء الرضا أو عدم الرضا سوى إحساس نحسه إما باللذة أو بالألم، و من ثم نحكم على فعل ما أنه خير بقدر ما يشعرننا بالرضا و اللذة و نحكم عليه بأنه شر بقدر ما يشعرننا بعدم الرضا أو بالألم لكن بشرط أن يتدخل العقل بتحليل الموقف الذي نكون إزائه.⁽¹⁴⁾

الخاتمة

نستنتج من هذا التحليل للجزأين الثاني و الثالث من كتاب هيوم " رسالة في الطبيعة البشرية " أنه حاول في الجزء الثاني الذي كان تحت عنوان " بحث في الأهواء " و في الجزء الثالث تحت عنوان " بحث في مبادئ الأخلاق "، أن يفي بمبدئه التجريبي في تفسير الطبيعة الإنسانية فيما يتعلق بالعواطف و الأهواء باعتبارها تجارب باطنية يعيشها الإنسان و يعبر عنها بسلوك الإقدام أو النفور، لكن إذا كان هذا السلوك يقوم أساسا على ما تثيره الخبرة من اللذة و الألم فإن هيوم لم يميز بين أنواع اللذات و أنواع الآلام، فهناك

¹³ - زكي نجيب محمود، رسالة في الطبيعة البشرية لديفيد هيوم، ص 12 - 13.

¹⁴ - المرجع نفسه، ص 113.

الذات العقلية و الذات الحسية، و هناك الآلام العقلية و الآلام الحسية، و أيضا الذات و الآلام ليست في مستوى واحد من حيث شدتها، فهناك لذات أعظم من لذات أخرى، و هناك آلام أعظم من آلام أخرى، بينما هيوم اهتم فقط بالجانب الكمي و أهمل الجانب النوعي، و هذا كان نتيجة عدم اهتمامه بالفرق النوعي بين الانطباعات و الأفكار، فهو يرى أن الفرق بينهما فرق في الوضوح و الحيوية. كما أن هيوم لم يقدم لنا تفسيراً دقيقاً لمعنى اللذة و معنى الألم، و معنى الانفعال، و الفرق بين الانفعال و الهى و العاطفة و الميل و الرغبة، كما لم يقدم تفسيراً لمعنى الزهو و الضعة و الكراهية و الحب و غير ذلك، لكنه ركز بالمقابل على الأسباب الحسية الفيزيائية لها أي انه وضع الأهواء و القيم الأخلاقية في حدودها التجريبية و اعتبر أن العقل لا يستطيع تجاوز هذه الحدود مما يجعلها غير قابلة للمعرفة. كما أن هيوم بهذا التحليل اعتقد أن الطبيعة الإنسانية لم تتغير بتغير الأحوال الاجتماعية، فمما كان يثير الأهواء بالنفور أو بالإقبال و ما كان يثير القيم الأخلاقية بالرضا و بعدم الرضا، لم يتغير و كأن ذلك فطرة إنسانية، في حين أن تغيرات الحياة الاجتماعية بفعل تأثير العلوم و مختلف أنماط المعرفة البشرية، و كذلك مختلف أشكال التنظيم الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي، كل ذلك غير نظرة الإنسان إلى ما هو خير و إلى ما هو شر، و كذلك إلى ما يثير الزهو و الضعة و الحب و الكراهية، فكل شيء يتغير و لا يبقى على حاله.

المحاضرة الثالث عشر (تابع):

فلسفة جون لوك من خلال كتابه "رسالة في التسامح"

1-جون لوك: حياته و أعماله الفكرية

ولد جون لوك في 1632م بمدينة " رينجتون Warrington " بولاية " سومرست " بإنجلترا، كان أبوه محاميا، أرسل في السن الرابع عشر إلى مدرسة " وستمنستر "، و بعد أن مكث فيها حوالي ستة سنوات تلقى خلال تلك الفترة اللغات القديمة و استطاع أن يضمن مكانا له في بكنيسة المسيح و لما بلغ سن العشرين أدخل إلى جامعة أكسفورد و ذلك في عام 1652م، و هناك تلقى التعاليم الأرثوذكسية الفلسفية العنيفة الخالية من كل حياة، و التي كانت سائدة في عصره، و قد تأثر بها و لكنه كان يمقتها من كل قلبه. نال درجة الليسانس عام 1656م ثم درجة الماجستير عام 1658م، ثم انتخب عام 1684م ليقوم بوظيفة باحث في الدراسات العليا بكلية و هي الوظيفة التي يفترض أن يشغلها مدى الحياة، لكنه فصل منها عام 1684م لأسباب سياسية.

كانت اهتمامات لوك الأعوام الأولى لوظيفته ذات طابع علمي و قد اطلع عن طريق السير " روبرت بويل " الذي كان مقيما بأكسفورد على المؤلفات الشائعة آنذاك في مجال الكيمياء و علوم الطبيعة، فاتجه إلى دراسة الطب على نفقته الخاصة، فاستطاع أن ينال على درجة في الطب من الجامعة، و في عام 1874م حصل على تصريح بمزاولة مهنة الطب، لكن اهتمامه بالفلسفة استيقظ عندما درس ديكارت و قد تأثر به كثير و إن لم يظهر ذلك في كتاباته.⁽¹⁵⁾

بدأت صلته باللورد أشلي الذي أصبح فيما بعد معروف ب" إيرل أوف شافتسبيري " عام 1666م، كانا قد التقيا صدفة في أكسفورد، ثم أصبح مع منتصف العام التالي أي عام 1667م من أكثر أصدقاء اللورد شافتسبيري و مستشاريه تمتعا باحترامه باعتباره طبيبه الخاص أحيانا و مستشاره في المسائل العامة في معظم الأحيان. و في سنة 1671م ألف لوك مسودتين قصيرتين توسع فيهما طيلة العشرين سنة التالية حتى

¹⁵-الموسوعة الفلسفية المختصرة، نقله من الإنجليزية: فؤاد كامل، جلال العشري، عبد الرشيد صادق، إشراف و مراجعة: زكي نجيب محمود، دار القلم -بيروت، ص 366 – 369.

أصبحنا كتابه " مقال في العقل الإنساني"، غير أنه ظل منشغلا خلال تلك الفترة بالمسائل العامة و المسائل السياسية لصديقه اللورد شافتسبير، الذي كان رجل دولة ثم صار حاملا لأختام الملك عام 1672م. ثم عاد لوك إلى أكسفورد عام 1680م بعد أن تقلبت الأحوال باللورد شافتسبير، و بعد أن قام بعدة رحلات إلى الخارج بسبب حالته الصحية. و حين قامت ثورة المحافظين في عام 1688م أصبح لوك شخصية قومية مشهورة فظهر مقاله عن الحكومة عام 1690م، و ظل يكتب عن المسائل الجارية التي كانت موضع منازعات حتى عام 1700م حين ساءت حالته الصحية، كان قد تقلد عدة مناصب سياسية، و توفي عام 1704م.¹⁶

كان اللورد شافتسبير مهتما بالانشقاق الديني الذي كان سائدا في أوروبا عموما و في إنجلترا خصوصا كما كان في الوقت نفسه مؤثرا في بلاط " تشارلز الثاني ملك إنجلترا، كما كان كل منهما ملتزما بالتسامح، فاللورد شافتسبير كان ملتزما بالتسامح من أجل الكنيسة البروتستانتية، و الملك تشارلز الثاني كان ملتزما بالتسامح من أجل الكنيسة الكاثوليكية، و من هذا الخلاف الديني نشأت العداوة بينهما، إلى الحد الذي حاول اللورد شافتسبير منع جيمس الثاني من خلافة تشارلز الثاني، و بسبب هذه المحاولة توقع اللورد شافتسبير الاعتقال ففر إلى هولندا في عام 1682م.⁽¹⁷⁾

كان لوك ملازما للورد شافتسبير ففر بعده إلى هولندا بسبب اتهامه بالتورط في المؤامرة التي دبرها اللورد شافتسبير، و في منفاه كتب لوك " رسالة في التسامح " بتحريض من صديقه اللورد شافتسبير، و قد حررها باللاتينية و نشرها عام 1687م بدون اسمه، و كان يقصد التسامح الديني، بمعنى ليس في حق أحد أن يفتح باسم الدين الحقوق المدنية و الأمور الدنيوية، و لهذا ففن الحكم ينبغي أن لا يحمل في طياته أية معرفة عن الدين الحق، أن خلاص النفوس من شأن الله وحده، كما أن قوة الدين تكمن في اقتناع العقل، و بسبب هذه الأفكار هوجم لوك فألف رسالة ثانية في التسامح عام 1690م ثم رسالة ثالثة عام 1692م.⁽¹⁸⁾

2)- فكرة التسامح عند لوك من خلال كتابه " رسالة في التسامح"

يعالج لوك في هذه الرسالة مسألة التسامح الديني و يؤكد على رفض التفكير الأحادي المتعصب، الذي ينفي الآخر و لا يقبل محاورته، لأن التعصب يعني فرض الحقيقة من تصور واحد على الآخر، بأي شكل من الأشكال و في الوقت نفسه رفض الحقائق من منظورات أخرى دون أية محاولة لتحليلها أو مناقشتها مع الآخر، فالتعصب إذن هو انغلاق فكري على الذات و عدم قبول أية محاولة للفهم و التحليل و التفسير لما يقدمه الآخر من أفكار أو حقائق أي إضفاء صفة المطلقة على الحقائق التي يتعصب لها، و هذا ما نجده واردا في التعصب الديني.

¹⁶ - الموسوعة الفلسفية المختصرة، ص 369.

¹⁷ - جون لوك، رسالة في التسامح، ترجمة: منى أبو سنة، تقديم و مراجعة: مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة- مصر ط 1، 1997، ص (7) (تقديم: مراد وهبة)

¹⁸ - جون لوك، رسالة في التسامح، ص (7) (تقديم: مراد وهبة)

فالتعصب الديني هو نوع من الدوغماتيكية أو الاعتقاد المطلق و هو ينشأ في الأديان من خلال تحديد قواعد الإيمان و من ثم فكل من يلتزم بتلك القواعد فهو مؤمن، و من يخالفها فهو كافر يستحق العقاب بل يذهب إلى حد القتل، و هذا ما نجده في علم الكلام في الإسلام و في فلسفة اللاهوت المسيحي. و في هذا السياق نجد كثيرا من العلماء و الفلاسفة و العباقرة و المبدعين قد نسب إليهم الكفر و الهرطقة، فقد تم تكفير كبرنيك في نظريته في النظام الشمسي، ثم تكفير غاليلي، تكفير اين رشد أحرقت متبع بسبب قوله بتأويل النص.⁽¹⁹⁾

و هكذا نجد لوك يرفض رفضا قاطعا التعصب الديني و يدعو إلى التسامح بين الأشخاص ثم بين الأديان ثم بين الكنائس التي كانت سائدة في عصره الذي هو عصر الإصلاح الديني، حيث عرفت أوروبا تعدد الكنائس المسيحية سواء تلك التي تمسكت بالعهد القديم (الكنيسة الأرثوذكسية) أو تلك التي تمسكت بالعهد الجديد (الكنيسة الكاثوليكية و الكنيسة البروتستانتية)، و هكذا رأى لوك ان محاربة هذا التعصب الديني يستلزم فهم الدين فهما عقليا، و ذلك يسمح لنا باكتشاف العناصر المشتركة في كل الكنائس و الأديان، ثم أن يجب استبعاد الدولة عن التدخل في الشؤون الدينية، لأن وظيفتها مدنية تهتم بالسهر على تطبيق القانون المدني الذي ينظم العلاقات المدني بين الناس و يحدد واجبتهم و حقوقهم المدنية، بينما الايمان و الاعتقاد الديني قضية شخصية، و في هذا السياق يحدد لوك " التسامح على أنه العلامة المميزة للكنيسة الحقة" و يعني ذلك أن التسامح يعبر عن المحبة للغير و التواضع و إرادة الخير للآخرين بمن فيهم غير المسيحيين أو من ديانات أخرى و في رأيه أن من لا يكون على هذه الخصال فلا يمكن أن يمون مسيحيا حقا، و ثم فكل شخص يتباهى بقدم كنيسته أو يرى في طقوسه أعظم الطقوس، أو يدعي أن إيمانه أعظم من إيمان الآخرين، و كل من كان على شاكلتهم لا يفعلون ذلك ليس حبا لكنيسة الله و إنما حبا في التسلط على الآخرين و إخضاعهم لإرادتهم، بينما وظيفة الدين الحق ليس في ممارسة الطقوس أو من في سلطة الكنيسة، و لا في ممارسة القهر و القوة على الآخرين و إرغامهم على الخضوع، و إنما وظيفة الدين تكمن في تنظيم حياة الناس استنادا إلى قواعد الفضيلة و الأيمان. لذلك على كل إنسان يدعي الإيمان بالله و بالمسيحية الحق، عليه أولا أن يبدأ بإصلاح نفسه من الرذائل، لأنه ليس من المعقول أن يكون الإنسان مسيحيا دون أن يكون مطهرا من الناحية الروحية و الأخلاقية.⁽²⁰⁾ ثم إنه ليس من المعقول أيضا أن لا يتصف الإنسان بفضائل الإيمان و نفسه مملوءة بالرذائل، أن يدعي بأنه يكثرث لخلص نفوس الآخرين بدعوتهم إلى اعتناق المسيحية.

أما الذين يوظفون العنف و القتل بحجة الدفاع عن الدين فإن ذلك في الحقيقة لا يعبر عن الإيمان الصحيح و طهارة النفوس من الشوائب، بل كلها أعمال تناقض إرادة الله و طهارة الكنيسة و إخلاص النفوس و التقوى، و مثل هذا الإنسان في رأي لوك يكون إنسانا قاسيا و متعصبا تجاه أولئك الذين يخالفونه العقيدة و الرأي، و هو

¹⁹ - جون لوك، رسالة في التسامح، ص 8 (تقديم: مراد و هبة)

²⁰ - المصدر نفسه، ص 19.

لا يمكن أن يكون مسيحياً حقاً. كما أن الإنسان الذي يرغب الآخرين بالقوة على اعتناق عقيدته على أساس أن عقيدة الآخر كاذبة فهذا في رأي لوك لا ينشد سوى تكوين جمهور ا ضخماً يشاركونه نفس العقيدة.⁽²¹⁾ ومن ثم يرى لوك أن التسامح بين الأديان يتسق تماماً مع ما جاء في المسيحية مع العهد الجديد، و هو يتسق أيضاً مع العقل، لذلك فمن المحال أن لا يدرك الإنسان العاقل ذلك.

و من جهة أخرى يرى لوك أنه ينبغي التمييز بين مهام الحاكم المدني و بين الدين، لأن الحاكم يخدم الدولة بينما الدين يخدم النفوس و كيفية خلاصها، الدولة ما هي سوى مجتمع من البشر مجتمعين بهدف توفير الحياة و الحرية و الصحة و الرخاء و هي حقوق طبيعية يجب على الدولة صيانتها و الدفاع عنها و توسيع نطاقها، و أيضاً تنظيم الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الحفاظ عليها و توسيع مجالها، و بالتالي يكون واجب الحاكم هو السهر على مدى احترام القوانين من طرف الشعب بدون استثناء، و ذلك من أجل توفير الأمن و الاستقرار للجميع، و سلطة الحاكم يجب أن تتسلح بقوة شعبه من أجل معاقبة كل من يخترق القانون، إذن فمهمة الحاكم مدنية دنيوية، و لا دخل لها في الشئون الدينية و خلاص النفوس، و هذا في رأي لوك لمجموعة من الاعتبارات هي:

- أولاً أن خلاص النفوس لي من شأن الحاكم المدني أو أي إنسان آخر لأن الحاكم ليس مفوضاً من طرف الله لخلاص النفوس، و الله لم يكلف أي إنسان بهذه المهمة، بحيث يفرض دينه بالقوة على الناس، كما أن الشعب لم يمنح مثل هذه المهمة للحاكم، لأنه ليس من المعقول أن يقبل أي إنسان أن يترك رعاية خلاصه لإنسان آخر، و يحدد له كيف يؤمن و بما يؤمن، لأن جوهر الدين يكمن في القدرة على اقتناع العقل.

- ثانياً إن رعاية النفوس ليس من شؤون الحاكم المدني لأنه يمارس حكمه بمقتضى سلطة خارجية، بينما الدين الذي ينشد الخلاص يفعل ذلك باقتناع العقل من الداخل، و من طبيعة العقل أنه لا يمكن إجباره على الإيمان بفعل قوة خارجية.

- ثالثاً إن رعاية النفوس و العناية بخلاصها ليست من مهام الحاكم بأي حال من الأحوال، لأنه حتى لو أقمنا البشر بقوة القانون فإن ذلك لا يسهم في خلاص نفوسهم لأن خلاص النفوس مسألة شخصية قائمة على قوة الإيمان من الداخل.⁽²²⁾

أما الكنيسة في لوك هي " عبارة عن جماعة حرة من البشر يجتمعون بمحض إرادتهم بهدف عبادة الله و بأسلوب يتصورون أنه مقبول من الله و كفيل بخلاصهم"⁽²³⁾ و هذا يعني حسبه أن أية جماعة بشرية تجتمع بإرادتها أي دون ضغط أو إكراه من طرف جماعة أخرى أو الحاكم من أجل العبادة بالطريقة التي يرى أعضائها أنها سليمة و يقبلها الله، و من ثم يمكن أن تتعدد الكنائس دون أن تعارض أية كنيسة الكنائس الأخرى

²¹ - جون لوك، رسالة في التسامح ، ص 21 - 22.

²² - المصدر نفسه، ص 23 - 27.

²³ - المصدر نفسه، ص 27.

بحجة أنها على الطريقة الصحيحة و الكنائس الأخرى على الطريقة الخاطئة كما أن الإنسان الذي ينخرط في أي من هذه الكنائس بغرض عبادة الله على طريقتها، يكون حرا في اختياره أية كنيسة يرى أنها تتفق مع طريقته في العبادة و أمله في الخلاص، و يكون حرا أيضا في الخروج منها إذا تبين له أن هذه الطريقة لا تقنعه، و لكن كيف يحق للكنيسة التي يكون قد انخرط فيها بحريته و إرادته أن تمنعه من الخروج منها، و إلا كان كافرا و مهرطقا؟ و هل لهذه الكنيسة سلطة على المنخرطين فيها لا يجب الخروج عن طاعتها مهما كانت على خطأ في العبادة و طرق الخلاص؟ يبدو في رأي لوك أن مثل هذه السلطة لا تتوفر في أية كنيسة و ليس لها الحق أن ترغم المنخرطين فيها بحريتهم و بإرادتهم بهدف العبادة، لأن السيد المسيح لم يضع قانونا محددًا لذلك، و الكنيسة التي تدعي لنفسها مثل هذه السلطة و القوانين فهي ليست كنيسة المسيح و ليست من قوانين المسيح، و ان إرغام الناس بالقوة على اعتناق معتقداتها بالقوة و الاضطهاد لم يرد في أي إنجيل من الأنجيل. (24)

و لما كان الدين في طبيعته يدعو إلى التسامح و نبذ التعصب، و استعمال كل أشكال القوة و القهر من أجل إرغام الناس على اعتناق معتقدات كنيسة معينة على أنها على حق، فعلى الكنيسة الحق أن تدعوا إلى واجب التسامح مع الكنائس الأخرى أو أي دين آخر، و يرى لوك أن واجب التسامح هذا يتطلب ما يلي:

- أولا أن الكنيسة بحكم واجب التسامح لا يحق لها أن تعاقب أي شخص ينتهك قوانين المجتمع، و تحرمه من خيراته و يهشم، باعتبار أن هذه القوانين أساس التماسك الاجتماعي، و مهمة معاقبة الخارجين عنه ليس من مهام الكنيسة و إنما من مهام الحاكم المدني.

- ثانيا من واجب التسامح أن لا يحقد شخص على شخص آخر بأي حال من الأحوال، فيما يمتلكه من الخيرات المادية، بحجة أنه ينتمي إلى كنيسة أخرى غير كنيسته أو يؤمن بدين آخر غير دينه، فكل حقوق هذا الشخص من حيث هو عضو في المجتمع تكون محفوظة من طرف قوانين المجتمع و يجب ألا تنتهك، لأن هذه الحقوق لا علاقة لها بالدين، و من ثم يجب ألا يلحق به أي ضرر سواء كان مسيحا أو من دين آخر، و مهما يكن فيجب علينا نتسامح معه كون الإنجيل أو أي دين آخر و حتى العقل، يوصي بواجب التسامح و هذا بحكم العلاقات الانسانية، و الاجتماعية، و ما ينطبق على التسامح المتبادل بين الناس ينطبق على الكنائس و الديانات، و بناء على ذلك فلا الأفراد و لا الكنائس و لا الحاكم لديه مبرر للاعتداء على الحقوق المدنية و الخيرات الدنيوية للشخص بدعوى دينية، و من لا يأخذ بهذا الرأي فقد سمح لنفسه أن يزرع روح الحقد و الكراهية بين الناس، و يثير الفتن و الحروب (25)

²⁴ - جون لوك، رسالة في التسامح، ص 30.

²⁵ - المصدر نفسه، ص 31 - 35.

- ثالثاً إن الالتزام بواجب التسامح من طرف الأساقفة و شيوخ الكنيسة أو الكهنة، يجب أن يكون مقيد بحدود الكنيسة و لا يمتد إلى الأمور الدنيوية، لأن هذه الأخيرة من شأن الدولة، و الكنيسة منفصلة عن الدولة و متميزة عنها في أصلها و أعمالها و غايتها، و من ثم فلا يحق لأي إنسان مهما كانت مرتبته الكنيسية أن يحرم إنساناً آخر لا ينتمي إلى كنيسته، من الحرية و خيراتة الدنيوية، بحجة أنه يختلف عنه دينياً، أيضاً ليس على رجال الكنيسة أن يمتنعوا عن العنف و النهب و أساليب الاضطهاد، بل أن يجب عليهم أن يدعوا إلى السلام و المحبة و إرادة الخير للآخرين و ينشرون ذلك قدر المستطاع، سواء تجاه المؤمنين بمعتقداتهم الكنيسية أو من إلي ذلك، سواء تجاه الضالين أو المؤمنين، ثم عليهم أن يجهدوا أنفسهم في حث البشر على المحبة و التسامح.⁽²⁶⁾

أما واجب الحاكم في شأن التسامح في رأي لوك يظهر في أن مهمة الحاكم محصورة في وضع القوانين و إجبار الناس على تنفيذها عن طريق العقاب، و أن رعاية أرواح الناس ليس من شأنه، أما رعاية المحبة التي تنحصر في التعليم و الوعظ و الإقناع فهي من حق أي إنسان و متروكة لحرية، لكن ليس من مهام الحاكم رعاية نفوس الناس في إهمال أنبيهم أو عائلاتهم، فليس من الممكن إجبار الناس على أن يكونوا أثرياء أو فقراء يتمتعون بالصحة أو بالمرض، و حتى الله يترك هذه الأمور لإرادتهم. و إذا كانت هناك طرق متعددة يسلكها الإنسان في حياته، و لكن هناك طريق واحد يمكن أن توصله إلى السعادة الأبدية، فليس في وسع الحاكم أن يسن قوانين التي تكشف لنا عن هذا الطريق، لأنه يجهل كأي موطن السبيل المؤدي إليه، فالأمور التي ينبغي على كل إنسان أن يفحصها بنفسه و بإخلاص و التأمل و الدراسة و الحث لا يمكن أن تكون من احتكار أفراد آخرين، لأن الحاكم باعتباره كذلك لا يملك بالضرورة معرفة كل الأمور فهو لا يعرف حق المعرفة فن الحكم و لكن لا يملك معرفة يقينية بالأمور الأخرى، و بالذات فيما يخص الدين.⁽²⁷⁾

أما فيما يخص العبادات فإن الحاكم ليس من صلاحيته أن يفرض طقوساً معينة لعبادة الله بقوة القانون سواء في كنيسته أو في كنيسة أخرى، لأن العبادة يجب أن تكون على أساس الإيمان بما يعتقد الإنسان بأنه يحقق رضا الله، و لهذا فإن فرض عبادة على شعب يرى أنها لا تحقق له رضا الله، هو إجباره على الإساءة إلى الله، مع أن الحرية في الاعتقاد ضرورية لتحقيق رضا الله.⁽²⁸⁾

و فيما يخص بنود الإيمان فإن لوك يرى أن الحاكم لا يحق له أن يفرض على الكنيسة بنود الإيمان التي يجب اعتناقها، و هذا كون كل إنسان له روح خالدة قادرة على الحصول على السعادة الأبدية مستندا إلى معتقداته الدينية و أعماله الدنيوية و هي ضرورية للحصول على رضا الله، و يلزم من ذلك أن ممارسة العبادة و الأعمال الخيرة هو الواجب الديني العظيم الذي خص بها الله البشرية، و من ثم فلا أحد له الحق في أن ينتهك

²⁶- جون لوك، رسالة في التسامح، ص 36 - 38.

²⁷- المصدر نفسه، ص 39 - 51.

²⁸- المصدر نفسه، ص 43 - 44.

حق الآخر بسبب آراءه الخاطئة، لأن خلاص الإنسان من شأنه هو وحده. لكن يسمح لإنسان آخر أن يلجأ إلى الوعظ و الإرشاد من أجل خلاص إنسان آخر في طريق الضلال، و من هنا يمتنع استخدام أي من أشكال العنف و القوة.(29)

و في الأخير يرى لوك أن كل إنسان له نفس الحقوق التي للآخرين سواء في المعتقدات الدينية أو في الحقوق و الواجبات الدينية، و إذا كانت له الحرية في وفق ما ينص عنه القانون المدني في التعامل مع الأشياء في المناسبات العامة للحياة، فيجب أن يحتفظ بنفس هذه الحرية في عبادة الله و الإيمان و الانتماء إلى الكنيسة التي تقنعه، يتجنب التحيز و الآلام الناشئة عنه في بدنه و بيته و عقاره، و الكنيسة سواء يديرها شخص واحد أو عدة أشخاص فوظيفتها هي نفسها في كل مكان، إنها لا تشرع للأمور المدنية و الدنيوية و ليس لها أية قوة قهرية و ليس لها علاقة بالثروات. إن قوة الكنيسة تظهر في مدى قدرتها على إقناع الناس، أما الصراع الذي ينشأ بين المتدينين و تعدد الكنائس ليس من خطأ المسيحية و لا من تعدد الآراء، و إنما في نبذ التسامح إزاء أولئك الذين يخافوننا الرأي، هذا الذي أفضى إلى الحروب التي سادت العالم المسيحي بسبب الدين، و أن قيادات الكنيسة التي يحركها الجشع و حب التسلط مستندة في ذلك إلى طموحات الحكام في التسلط و الاستبداد، الخرافات التي تستسلم لها الجماهير الغافلة تدفع الحكام إلى الغضب من أولئك الذين تظنون لها و انشقوا عنهم، فاتهموا بالكفر و الهرطقة و عوقبوا بتجريدهم من ممتلكاتهم أو قتلوا، و هو عمل ضد ما جاء في الإنجيل و قواعد المحبة و التسامح، و هم يخلطون بين المؤسسة الدينية و مؤسسة الدولة، و يمكن وضع نهاية لك هذا إذا اكتفى كل من الكنيسة و الدولة بمهمته الخاصة فالدولة تهتم بما هو مدني و دنيوي، و الكنيسة ترعى خلاص النفوس.(30)

الخاتمة

هكذا نستخلص من هذا التحليل لرسالة في التسامح لجون لوك أنه كان مهتما أشد الاهتمام بالانشقاق الديني في أوروبا عموماً و في إنجلترا خصوصاً، و هو الانشقاق الذي أدى إلى حروب بين الطوائف الدينية عرفت بحرب الثلاثين عاماً بدأت عام 1618 و انتهت عام 1648، بظهور حركة الإصلاح الديني، لذلك اهتم لوك بالدعوة إلى التسامح بين هذه الطوائف الدينية و إحلال السلام في أوروبا، خاصة و أن عاصر فترة هذه الحرب الدينية. و من جهة أخرى كان لوك برسالة التسامح قد عد من المؤسسين لفكرة العلمانية أي فصل الدين عن الدولة، التي دافعت عنها الشعوب الأوروبية فيما بعد لاسيما الثورة الفرنسية.

²⁹- المصدر نفسه، ص 50 - 52.

³⁰- جون لوك، رسالة في التسامح، ص 62 - 65.